مجلة دار النيابة

فصلية وثائقية دراسية تعنى بتاريخ المغرب

- كلمة تقديم للعلامة عبد الله كنون
- نحو تطوير الأرشيف المغربي للبحاثة عبد الوهاب بن منصور
- حول الاصلاح بالمغرب في القرن التاسع عشر للدكتور جرمان عياش
- دار النيابة السعيدة بطنجة : جوانب من نشاطها الدبلوماسي
- مشكل قلة الماء الصالح للشرب بطنجة في القرن التاسع عشر
- لجنة الصحة والطرق البلدية الدولية
- الاصلاحات الحضرية الأوربية بطنجة وردود الفعل المغربية
- جذور الشرطة الدولية بطنجة
- من كنانيش مديرية الوثائق الملكية بالرباط .
- اتفاقية رأس اسبارتل
- القانون التاسيسي لأول مجلس بلدي بطنجة في بداية القرن العشرين

السنة الأولى - العدد الأول - يناير 1984

مجلة دار النيابة

فصلية وثائقية دراسية تعنى بتاريخ المغرب

- المدير المسؤول : د. عبد العزيز التمسماني خلوق

رئيس التحرير : محمد الأمين البزاز

- الآراء الواردة في المـ
- المقالات التي لم
- لا يسمح باعادة ما

- رقم الايداع القانوني : 1983/68
- رقم ايداع التصريح : 1983/11
- طبع من هذا العدد : 1.000
- عنوان المراسلة المؤقت : د. عبد العزيز التمسماني خلوق

طريق كوك ، رقم 2 ، طنجة ـ المغرب

المحتـــــوى

• **افتـتـــاحيـة** 1

• **تقـديـــم** 2

عبـد اللـه كنـــون
الأميـن العـام لرابطـة علمـاء المغـرب

-- نحـو تطـويـــر الأرشيـف المغـربـــي 4

عبـد الوهـاب بـن منصـور
مـؤرخ المملكـة المغـربيـــة

-- حـول الاصـــلاح بالمغـرب فـي القـرن التـاسع عشـــر 13

الدكتـور جـرمـــان عيـــاش

• **ابحـاث ودراســات**

-- دار النيـابـة السعيـدة بطنجـة : جـوانـب من نشـاطهـا الدبلـومـاســي 21

عبـد العزيـز التمسمانـي خلـوق

-- الظروف العامة للصوصية في مغرب القرن التاسع عشر ومشكلة الأمن بطنجـة 26

عبـد العزيـز التمسمانـي خلـوق

• **محور العـدد** : الحيـاة الحضـريـــة بطنجـة فـي القـرن التـاســع عشـــر

-- مشكـل قلـة المـــاء الصـــالـح للشـرب بطنجـة 37

محمـد الأميـن البـزاز

-- لجنـة الصحـة والطـرق البلـديـــة بطنجـــة 48

محـمـــد الأميـن البـــزاز

-- « الاصـلاحـات » الحضـريـــة الأوربيـة بطنجـة وردود الفعـل المغـربيـــة 55

عبـد العزيـز التمسمانـي خلـوق

• **نصـوص تـاريخيـــة**

-- كنـاش « مكـاتيـب دار النيـابـــة (1319ـ1325 هـ) » 62

-- اتفـاقيـــة منـــارة رأس اسبـارتـــل 66

-- مخطـوطـــات الحسـن الغســـال 68

-- مشـروع القـانـون التأسيسـي لأول مجلـس بلـدي بطنجـة 69

• **قضيـــة ووثـــائـق**

-- قضيـة نهب قصبـة مـزاب بالشاويـة من خـلال الوثـائق (1896ـ1899) 74

محمـد الأميـن البـزاز

افتتـــاحيـــة

تنصب جهـود الباحثين المغاربـة اليـوم على التنقيب عن الوثائق والمخطوطات الوطنية لاعتمادها كمنطلق أساسي لرسم صورة أمينة ومتكاملـة عن التاريخ المغربي في مختلـف عصوره وتخليصـه مـن رواسب الفكـر الاستعمـاري .

وفـي هـذا الاطـار ينـدرج مشـروعنـا .

فغرضنـا هو أولا ، المسـاهمـة في التعريـف بالمستندات المغربية الغميسة من وثائق وكنانيش وتقاييـد ونـوازل ...

وثانيا ، نشر أبحـاث ودراسـات تسـاهم في الكشف عن ماضينـا وقيمنـا وحضـارتنـا .

وأملنا أن تكون هذه المجلـة منبرا مفتوحا لكل الباحثين الراغبين في نشر المعرفة التاريخية المجردة عن الأهواء والاحكـام الجـاهـزة .

المجلـة

نتوجـه بشكرنـا الجزيـل الى كل الذيـن ساعدونا من قريب أو بعيد على انجاز الخطوة الأولى من مشروعنـا العلـمي هـذا ، ونخص بالذكر السيـد عبـد الحـق بخـلت ، المديـر العام لشركة « المطـابع المغربيـة والدوليـة » بطنجـة ، وذلك لمساعدتـه الفعالـة وعنايتـه الفـائقـة بالاشـراف علـى الطبـع .

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة تقديم

ان تصدر مجلة تاريخية وثائقية بطنجة قد يستغربه بعض الناس ، خصوصا مع حالة الركود الثقافي المزمن بهذه المدينة ، التي كانت في وقت مضى أحد المراكز العلمية المهمة بالمغرب ... ولكنا اذا تذكرنا العدد من الصحف والمجلات التي صدرت بهذا البلد الامين في أوائل هذا القرن العشريني ، بل اذا علمنا أن الصحافة على العموم عربية وأجنبية أول ما ظهرت في المغرب انما ظهرت في طنجة ، زال الاستغراب ولم يبق له سبب . وقد أصبحت بعض الصحف التي كان صدورها بطنجة تاريخية ووثائقية ، ناهيك أن الدستور المغربي الذي طرح في الساحة لاول مرة انما يوجد منشورا في احداها بنصه الكامل ...

وأن يكون اسم هذه المجلة دار النيابة السعيدة ، هو مما يستغربه أكثر من لم يسمع بهذا الاسم ، ولم يعرف ما كان له من دور سياسي في تاريخنا الحديث ، ولعلم القارىء الذي يكون من هذه الطائفة من الناس ، نقول ان دار النيابة التي تقع في طريق الصياغين من المدينة القديمة بطنجة ، هي مقر النائب السلطاني فيما قبل الحماية ، وبعدها الى قيام النظام الدولي بطنجة ، وكان النائب السلطاني في ذالك العهد ، يعتبر بمثابة وزير الخارجية أو نائبه ، نظرا لان السلك الدبلوماسي الاجنبي كان يقيم بطنجة ، فالسفارات المعتمدة لدى المغرب كلها كانت بهذه المدينة ، وما تزال مقراتها قائمة الذا تالى الآن ، انما مشغولة بقنصليات واما قد استغني عنها كدار النيابة نفسها ، وبهذا يظهر أن اسم دار النيابة هو كالمرادف لوزارة الخارجية ، كما يقال على هذه الوزارة في فرنسا الكي دورسي ، وفي بريطانيا دونينج ستريت تسمية بالشارع الذي توجد فيه خارجية هاتين الدولتين ، فلماذا لا يحيى هذا الاسم ويطلق على المجلة التي تعنى بتاريخ المغرب وتوثيقه ، لا سيما وأكثر الوثائق السياسية في تاريخنا الحديث هي مما أبرم في هذه الدار أو مر بها ؟.

ان صاحب هذه المجلة قد أصاب في هذا الاسم اذ ذكر به الناس ، بل ذكرهم بفترة من تاريخهم لها أعظم الأهمية في ماضينا السياسي القريب .

ولقد فاجأني الشاب النابغة الدكتور عبد العزيز التمسماني خلوق بمشروعه هذا الذي هو أكبر من أن يقوم به فرد واحد من الناس ، مهما تكن امكاناته المادية والمعنوية ، فاصدار مجلة هو أكثر من تاليف كتاب ، لأن الكتاب ينتهي منه صاحبه وينتهي تعبه ، اما المجلة أو الصحيفة فهي تعب دائم وشغل مستمر

لا ينتهيان ، ولكني وقد عرفت نشاطه في الكتابة والبحث ، ولا سيما في هذا المجال ، اعني تاريخ المغرب السياسي واستنطاق الوثائق المتعلقة به ، لم استكثر عليه هذه المغامرة ، وأيقنت أن همة الشباب وتخصصه في الموضوع ، وتعاون المهتمين بالدراسات التاريخية معه للنهوض بهذا المشروع المهم ، ستتتيح له النجاح في عمله بالقدر الذي يجعل من مجلة دار النيابة ، مصدرا يعتمد ومرجعا لا يستغنى عنه في هذا المضمار . والعدد الاول بما احتواه من أبحاث موضوعية ودراسات جادة في شؤون وقضايا لم تطرق قبل ، يبشر بذلك ، فتهانينا ومتمنياتنا له باطراد النجاح والتوفيق .

عبد الله كنون

عبد الوهـاب بن منصـور

نحو تطوير الارشيف المغربي *

حضـرات الســادة

تعني الوثيقة في مدلولها العام كل أثر قديـم أو حديث يمكـن الركون اليـه والاعتماد عليـه والثقـة بـه في اثبات أمر أو نفيـه ، فهي لاتعني الآثار المكتوبـة فحسب ، وانما تعنيها وتعني ما سواها من الآثار والآثارات كالمباني والمسكوكات وأنـواع الأسلحة والالوية والأواني والمفروشـات .

ومن نافلـة القول التحدث عن عنايـة العرب قبل الاسلام وبعده ، ثم عنايـة المسلمين عموماً بالوثائق والمستندات ، سواء منها ما كان مكتوباً وغير مكتوب ، فالتاريخ مليء بالشواهد على ما كان لهم من اهتمام بها ، ويكفي الاستشهاد بأن آثاراً نفيسة ترجع الى العصر الجاهلي بقيت محفوظة في صدور الرجال جارية على السنتهم يتناقلها الخلف عن السلف كالمعلقات والحكم والأمثال وأيام العرب وأخبارها ، والخطب التي كان يلقيها البلغاء بأسواقها ، حتى قدر لها في عصر النهضة الاسلامية الأول أن تسجل مع ما سجل من الآثار التي تلتها ، ومن الشواهد على هذا الاعتناء القرآن الكريم نفسه الذي ضمن الله له الحفظ ، وهذا البحر الزخار من حديث الرسـول (ص) ورسائلـه الى ملوك عصره ورسائل خلفائـه الراشدين ووصاياهم ومراسلات ولاتهم وعمالهم وما وضعوه من ترتيبات لتنظيم القضـاء والحكم واقامة المجتمع الاسلامي على أسس سليمـة .

أما بعد عصر النهضة الأول فان العناية شملت في عصر الخلافتين الامويـة والعباسية مسألة الوثائق والمستندات مثلما شملت غيرها من جزئيات الحضارة والثقافة وقضايا الحكم والادارة والمجتمع على العموم ، فقد شاعت الكتابة وانتشر العلم ، ودونت الدواوين ووضعت السجلات ، وشيدت المكتبات ، وبنيت مدارس العلم ودور الحكمـة ، وتنافس العلماء في التصنيف والتأليف ، واضعين لتأكيد ما يقررون ويحكمون منهجية تعتمد على النقد والتمحيص من جهة ، كما تعتمد من جهة أخرى على شواهد الاثبات والنفي من خلال قواعد وضعوها وقوانين اصطلحوا

---

* نص المساهمة التي تقدم بها الأستاذ السيد عبد الوهـاب بن منصـور مؤرخ المملكة المغربية ومدير الوثائق الملكية بالرباط ، وذلك في الحلقة الدراسية التي نظمها بتونس المعهد الأعلى للتوثيق من 5 الى 7 دجنبر 1983 .

عليها ، وكان ذلك غير قاصر على الكتب ذات الطابع السياسي والاخباري ، بل تجاوزه ـ وبدرجة أولى ـ الى علوم الدين من تفسير وحديث ومباحث فقهية ، وان الدارس الناقد لتتملكه الدهشة من الدقة والضبط اللذين اعتمدهما علماء الاسلام لتلقي الحديث ورواية الآثار ، تلك التي نشأ عنها علم التعديل والتجريح ، حتى صار الحديث النبوي نفسه يتأرجح من متواتر وصحيح وحسن الى غريب وضعيف وموضـــوع .

ولاداعي لاطالة الكلام على اعتناء العرب والمسلمين كافة في عصور الاسلام الذهبية بحفظ الوثائق العربية المكتوبة ، فالمطلعون من المؤرخين والنابهون من الأدباء يعرفون جيد المعرفة أنهم كانوا شديدي العناية وافري الاهتمام بتسجيل الوثائق والمستندات حتى ولو كانت شعراً ، وانهم كانوا يتناقلونها في مؤلفاتهم ويخصونها أعيانا بدواوين خاصة خشية عليها من الضياع وتنمية للملكات الأدبية في نفوس قارئيها . لقد كانوا يدونونها أحياناً كوثائق سياسية أو ادارية أو مجتمعية كما هو الحال بالنسبة للمراسلات السلطانية والنوازل الفقهية ويسجلونها أحياناً أخرى كنماذج أدبية بليغة الألفاظ رائقة المعاني رفيعة الأسلوب تدل على علو كعب منشئيها في البلاغة ويحسن بمن يتعاطى الأدب ويعاني الكتابة أن يحذو حذوها وينسج على منوالها ، ونظرة واحدة على كتاب صبح الأعشى للقلقشندي كافية للدلالة على صدق ما نقول ، ومن حسن حظنا نحن سكان المغرب العربي ان أسلافنا حافظوا لنا فيما دونوا وألفوا على ثروة طائلة من هذه الوثائق والمستندات ذوات الطوابع المختلفة والأوجه المتعددة ، من عهد أغالبة القيروان وأدارسة فاس ومرواني قرطبة الى عهد حسينيي تونس وعلويي المغرب مروراً بالمرابطين والموحدين والحفصيين والمرينيين والزيانيين والوطاسيين والسعديين ، وهل من الضروري التحدث عما يوجد منها في بطون كتب مثل المقتبس لابن حيان ، والذخيرة لابن بسام ، والمن بالامامة لابن صاحب الصلاة ، والاحاطة وريحانة الكتاب وكناسة الدكان لابن الخطيب والمنتقي المقصور للفشتالي ونفح الطيب للمقري ، والمعيار المعرب للونشريسي ؟ أم هل من اللازم الاشارة الى السجلات والكتب التي خصت بجمع رسائل بلغاء الكتاب وأعلام المنشئين كرسائل ابن أبي الخصال ، ورسائل ابن عطية ، ورسائل ابن عميرة ، ورسائل ابن خطاب ورسائل القبتوري وسواها مما لا أطيق له عداً في هذه العجالة ؟

حضـرات الســادة

أتى على العالم الاسلامي حين من الدهر ذوت فيه زهـور الحضارة وغاضـت مياه العرفان والثقافة ، ولم يبـق منها الا وشل لا يشفي غليلا ولا يبري عليلا ، بسبب الحكم الاستبدادي والتخلف الفكري والحروب الصليبية المفروضة من الخارج والفتن المشتعلة نيرانها بالداخل ، فأصاب الأرشيف الاسلامي والعربي ما أصاب غيره من آثارنا وآثاراتنا ، فتعرض للتلف وترك في زوايا الاهمال ، فكم من وثائق

انطمست كلماتها بالرطوبة ، وأخرى نخر أديمها بالأرضة ، وثالثة انمحت حروفها بقطرات المطر ، ورابعة تلاشت سطورها بالتمزق ، وخامسة استعان بها السفارون على تجليد الكتب ، وسادسة احرقت عن عمد بأفران خشبية أن تطأها الارجل أو يلمسها الجنب لان فيها ذكر اسم الله ، وسابعة وثامنة وتاسعة تلاشت واضمحلت بآفه من الآفات وسبب من الأسباب الأخرى مما تعرفونه واعرفه ، ثم ابتليت أوطاننا بداية من القرن الثامن عشر باعتداءات الدول الأوربية الناهضة التي تلاها الاستعمار ، ومنذ ذلك القرن والدول الاوربية تجد في سلب أقطارنا المغلوبة على أمرها ما بقي فيها من تحف جميلة وذخائر واعلاق نفيسة ، مما استفرغ فيه أباؤنا وأجدادنا مواهبهم وعبقرياتهم وتنقلها الى أوطانها لتملأ بها خزاناتها وتزين بها متاحفها ، لافرق بين أن تكون مسلة من صنع الفراعنة أو لوحة من نقش أهل الشام ، أو كتاباً من نمنمة أهل المغرب ، ويكفي أن نشير الى خزانة دير الاسكوريال قرب مدريد التي تمتلىء رفوفها بالكتب التي كانت مودعة بخزانة السلطان زيدان السعدي ، واذا كان لهذا الابتزاز الاستعماري اثر ايجابي ، لأن المستعمر بحكم تطوره العلمي ورخائه المادي حافظ على هذه الآثار حق المحافظة واستغلها علماؤه استغلالا علميا لايخلو أحيانا من شبه وغمرات ، فقد كانت لها آثار سلبية مقيتة كريهة ، لان السلب علم ممن يتوفرون على تحف واعلاق كالوثائق والكتب أن يخفوها ويضنوا بها حتى على بني جلدتهم من ذوي النيات الحسنة الذين يريدون الاستفادة منها استفادة علمية تعود على أوطاننا وشعوبنا بالخير العميم والنفع الجسيم ، فالنهب الذي عرفته وثائقنا ومستنداتنا في أيام الحكم الاستعماري علم الناس الشح وبث في أنفسهم الخوف الشديد عليها من أن ينتقل ما بقي منها ببلداننا الى بلدان أوربا وأمريكا بمختلف الحيل والوسائل ، وهكذا صار أرشيفنا القديم ذا مزق وخروق وخروم لابد من بذل جهد وانفاق أموال ومرور زمن طويل قبل رأب صدعه ورتق فتقه وجمع شتاته .

حضرات السادة

عندما أذكر الأرشيف القومي لاي بلد من بلداننا العربية فانني لا أعني به فقط الأرشيف المكتوب بأيدينا والصادر عن رؤساء دولنا ورجالاتها من سفراء ووزراء وولاة على اختلاف رتبهم وتعدد تخصصاتهم ، وانما يدخل أيضا في حسابي - أنا على الاقل - الأرشيف المكتوب عن بلداننا بغير أيدينا ، والمعبر أحيانا عن غير وجهات نظرنا ، والصادر عن غير مؤسساتنا الرسمية ومنظماتنا الشعبية ، أعني ما كتبه خلال القرون الاخيرة رؤساء الدول الاجنبية ورجال حكوماتها الى رؤساء دولنا ورجال حكوماتنا وادارانتا ، وكذلك ما كتبه عن بلداننا وشعوبنا الممثلون الديبلوماسيون والقنصليون والمستشارون العسكريون وأعضاء الارساليات التعليمية والتنصيرية والخيرية والرحالون والجواسيس من الأجانب ، فقد كان هؤلاء الرجال الرسميون وغير الرسميين يبعثون بانتظام أو في مناسبات الى الجهات التي أوفدتهم في دولهم تقارير عن أحوالنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، ويصدرون

أحكاما او يبلغون أخبارا عنا لا تخلو من فائدة وان تكن أحيانا ممزوجة بأخطاء وأغلاط ، أو صادرة عن اهواء واغراض ، وبمطالعة المستندات الأجنبية المتعلقة ببلداننا يلاحظ المرء الدقة التي كتبت بها ، فهي لا تبخل بذكر الأسماء واثبات الأرقام وايراد الانواع والصفات والحيثيات والدرجات مما تخلو منه مستنداتنا الوطنية المماثلة ، وقد قمت بمقارنة وثائق وطنية مغربية تتعلق - مثلا - بوصول سفن تجاريه أجنبية الى الموانيء المغربية بوثائق قنصلية أجنبية عن وصول تلك السفن الى تلك الموانيء وفي نفس التاريخ ، فرأيت الولاة وأمناء الجمرك بالمراسي يكتفون في مراسلاتهم بذكر وصول السفن وانزال ما بها من بضائع أجنبية ووسقها للبضائع المغربية المصدرة ثم رحيلها ، كل ذلك باختصار ، أما الوثائق القنصلية فتتحدث عن وصول السفينة وتذكر جنسيتها واسم قبطانها وعدد بحارتها وحمولتها وأنواع البضاعة التي أنزلتها ومقدار كل بضاعة عدا أو وزنا أو كيلا ، ثم تذكر مدة اقامتها ، وتاريخ رحيلها وأنواع السلع والبضائع التي حملتها ، ومبلغ الاعشار التي أدتها عن السلع المستوردة والمصدرة ، مما يعطي نظرة شاملة حقيقية عن الحركة التجارية ونوعية التجارة وحجم المبادلات التجارية مع كل دولة أجنبية ، كما قمت بمقارنة بين الرحلات والسفارات التي قام بها الديبلوماسيون المغاربة الى الدول الاجنبية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر والرسائل التي كتبوها أثناء قيامهم بمهامهم الى السلاطين والوزراء والحجاب ، بالتقارير والرسائل التي كتبها المسؤولون في الدول الاجنبية عن تلك الرحلات والسفارات ، فرأيت سفراءنا ومبعوثينا يكتفون بوصف البلدان التي مروا عليها والحفاوة التي خصوا بها من غير اشارة الى القضايا التي بعثوا من أجلها . حتى لايكاد المرء يعرف لماذا سافروا وعلى ما تذاكروا ، بينما تقارير الاجانب تتحدث عن المبعوثين المغاربة منذ رحيلهم من المغرب الى وصولهم الى بلدانهم وتذكر بدقة عدد أفراد كل بعثة وحيثية كل واحد منهم ، والاغراض التي أوفدوا من أجلها وتصف مراسم استقبالهم والحفلات التي أقيمت لهم وتتحدث بالطبع عن المذاكرات التي أجروها والنتائج التي وصلوا اليها ، سواء كانت سلبية أو ايجابية ، فهذه الوثائق والمستندات التي كتبها الاجانب عنا يجب ادخالها في الحساب والنظر اليها بعين الاعتبار ، وعدها من الارشيف القومي لبلداننا لانها تتعلق بنا وان تكن أجنبية المصادر ، في اقتناعي لا يمكن كتابة تاريخ حقيقي لأوطاننا منذ بداية عصر النهضة في أوربا الا بمطالعة الارشيفات الاجنبية لضم ما فيها من الفوائد بعد المقابلة والمقارنة والنقد والتمحيص الى ما نستفيده من أرشيفاتنا وكتابات مؤرخينا وعلمائنا .

حضرات السادة

رغم ما تعرض له أرشيفنا القومي خلال قرون من التخلف ، من الاهمال والتلف والضياع ، ورغم ما سلبه المستعمرون منه بمختلف الحيل والوسائل ونقلوه الى بلدانهم وأودعوه في متاحفهم ومكتباتهم ، ورغم ردود الفعل التي خلفتها عمليات السلب والابتزاز في نفوس المواطنين حتى جعلتهم يخفون ما عندهم من الذخائر

والمستندات ويضنون بها حتى على الباحثيـن والدارسين من بني جلدتهم ، فان أوطاننا على ذلك كله لا تزال تتوفر عن أرصدة من الوثائق بل على ثروة طائلة منها لا يحصيها محص ولا يعدها عـاد ، وقد أخذ الامـل يراود النفوس منذ أن انعتقت أوطاننا وأسس العديد من الجامعات والكليـات العلمية والمعاهد والمراكز التوثيقية والاعلامية ، وانكبت هذه المؤسسات علـى النظر فيما بين أيديهـا من الوثائق ، واستكشاف الزوايا والخبايا التي توجد فيهـا وثائق أخرى بالداخل والخارج وقـد أدرك المسؤولون في كل بلد عربي ما يواجههم من مشاكل ومشاق لتطوير الارشيفات القومية لكل بلد حتى تصبح صالحة للاستفادة منها بكل سهولة ، ولكن هممهم لم تفتر وعزائمهم لم تضعف أمام تلك المشاكل ، فأصعب الاشياء مبتداها ، ما دامت الخطوات الاولى قد خطيت بتأسيس المعاهـد والمراكز الخاصة بالتوثيق فلا جرم أن خطوات أخرى ستتلوها في التنظيم والتطوير .

انّ تطويـر الارشيف في بلداننـا العربية يقتضـي بالدرجة الاولـى أن تشعر الجهات المسؤولـة في حكوماتنا بأهميتـه الحيوية بالنسبـة لماضينا وحـاضرنا ومستقبلنا ، وتدرك أن ماضينا الذي شوهته الكتابات الاستعمارية المغرضة خلال قرون يتوقف تصفية كدره وجلو صدئه على هذا الأرشيف ، فتخصص له الاعتمادات المالية من الميزانية العامة كل سنة ، وتنفق عليـه بسخاء ، فاذا توفرت الأموال التي لا تقوم الا بها الأعمال ، أمكن بعد ذلك وضع مخطط للتطوير المنشود والشروع فـي تنفيـذه

ويقتضي تطوير الأرشيف أول ما يقتضي ايجاد الأطر الكافية المقتدرة التي تستطيع بعملها وتقنيتها وشغفها أيضا أن تتناوله تناولا مناسبا لتطور العصر ، فليس يكفي أن يعرف المرء قراءة الخطـوط وفك الرموز وترتيـب الوثائق حسب الشهور والسنين ليكون موثقا ويصبح قادرا على تطوير الأرشيف ، بل لا ينبغي أن يتناوله ويتعاطاه الا رجال نابهون يتقنون الجغرافية والتاريخ ويحسنون اللغات ويستحضرون الوقائع والاحداث ويلمون بالتقاليد والعادات ، ويعرفون ما للشعوب وحكامها من طبائع ونفسيات ، ويتحلون ـ قبل كل ذلك وبعده ـ بغيرة شديدة على أمجاد أوطانهم تعينهم على مزاولة مهمتهم الشاقة بصبر وأناة وصدق وأمانة ، ان التوثيق أصبح فنا قائما بذاته تنصب له الكراسي فـي الكليات وتحدث له أحيانا معاهد خاصة تمنح شهـادات معترفا بهـا وتخول حامليهـا ما تخول مثيلاتها من امكانات لاحتلال المناصب المناسبة ، ولم يعد التوثيق عملا ثانويا بسيطا يتولاه متوسطو الثقافة وقصار المعرفة ، فمن الضروري أن تهتم حكوماتنا بتكوين الاطر التي ستعمل مستقبلا على تطوير الأرشيفات الوطنية لكـل بلد من بلداننا وتنشيء لهم معاهد مستوفية لجميع الشروط التي تؤهلهم للقيام بهذا الأمر الجلل .

ومن الأشياء الضرورية لتطوير الأرشيف العربي جمع ما تفرق منه وحفظه في مباني عصرية مستوفية لجميع التقنيات الحديثة اللازمة للحفظ . ومن المعروف أن أسرا عديدة تحتفظ في بيوتها بوثائق ومستندات آلت اليها من أسلافها الذين كانوا يتولون عملا من أعمال الدولة ، فلقد كان من العادات المتبعة في القديم أن الموظف

كان يعتبر الوثائق والمستندات الراجعة الى عهد وظيفه ملكا خاصا له ، سواء كانت صادرة عنه أو واردة عليه ، وان ورثته كانوا ولايزالون يتقاسمون أوراقه اذا هلك كما يتقاسمون كتبه وماله وعقاره ، ولا يمكن أن تسد الثغرات الموجودة في أرشيفاتنا الوطنية الا اذا أدركت الأسر التي كان أهلها يتولون الحكم والادارة فيما مضى أن الواجب الوطني يفرض عليهم أن يعيدوا المستندات القدمية الموجودة بين أيديهم الى الجهة الحكومية أو الادارية المختصة أو أن يسمحوا بتصويرها ونسخها على الأقل مجانا أو مقابل مكافآت ، ولبلوغ هذه الغاية يجب القيام بحملة توعية تستعمل فيما جميع وسائل الاعلام المكتوبة والمقروءة والمنظورة ، والاعلان عن تخصص مبالغ مالية تقدم كأثمان أو مكافآت لكل من يقدم شيئا من هذه الوثائق الى الدولة ويدخل في عملية جمع الشتات لسد الثغرات استرجاع أصول وثائقنا الوطنية التي سلبنا الأجانب اياها الى أوطانها الأصلية ، وارسال بعثات الى الخارج لاستكشاف مخابئها والعمل على تصويرها كخطوة أولى في طريق استرجاعها ، كما يدخل في عملية جمع الشتات تصوير ما يتعلق بأوطاننا من أرشيفات الدول الأجنبية ونقله الى اللغة العربية على أيدي تراجمة مقتدرين ليتسنى دراسته دراسة علمية ومقابلته بوثائقنا الوطنية لتستبين الحقائق من خلال المقابلة والدراسة .

ومن المسائل الضرورية لتطوير الأرشيفات في الأقطار العربية القيام بجردها جردا علميا وترتيبها ترتيبا يراعى فيه التسلسل التاريخي كما تراعى فيه وحدة الموضوع وذلك بعد تنقيتها مما علق بها من الأتربة والعناكب وغيرهـا عبر القرون وتقوية ما تلاشى منها وازالة آثار الرطوبة عنها وتصويرها تصويرا فنيا ونسخ نصوصها في مجلـدات بخطوط جميلة تسهل على الباحثين والدارسيـن الاستفادة منها ، ثم القيام بنشر المهم منها سواء تعلق بسياسات الدول والحكومات أو تعلق بمسائل اقتصادية أو اجتماعية تتصل اتصالا وثيقا بحياة شعب بأسره أو مدينة أو قرية او قبيلة على انفراد ، ويستحسن أن تحـدث في كل بلـد عربي مجلات متخصصة تنشر الوثائق والمستندات ، وتعقد سنويا في كل بلد من بلداننا مؤتمرات وحلقات دراسية يشارك فيها أساتذة ومسؤولون ي فن التلثيق لتبادل الخبرات والمعلومات وافادة الواحد منا بما عند الآخر من تجارب وما وصل اليه لتطوير أرشيفه من نتائج.

حضـرات السـادة

استسمحكم الآن في التحدث عن الحالة الراهنة للأرشيف القومي للمملكة المغربية ، اذ من مجموع الحديث عن أرشيف كل قطر من أقطارنا يمكن تكوين فكرة واضحة عن الأرشيـف العربـي بوجـه عـام .

لقد كـان المغرب يتوفر منذ سنـة 1924 على مصلحـة حكوميـة لحفظ الوثـائق والمستنـدات للدولـة المغربيـة ، وكـانت هذه المصلحـة ولا تـزال تكون جزءا من الخزانة العامة في الرباط وقد أودع فيها في بداية الأمر الوثائق الحكومية والادارية التي مر عليها عشرة أعوام ، كما أودع فيها وثائق ومستندات السفارة الفرنسية بطنجـة والقنصليات الفرنسية بمختلف المدن المغربية ، وضم

اليها أيضاً بعض وثائق المخزن القديمة التي عثر عليها أثناء العمليات العسكرية وسلمت من النهب والابتزاز ، وكذا وثائق سفارتي ألمانيا والنمسا وهنكاريا وقنصلياتهما بالمغرب التي حجزتها الحكومة المغربية اثر اتقاد الحرب العالمية الاولى سنة 1914 وانضمام المغرب الى صفوف الحلفاء .

ومن جهة أخرى أحدثت الحكومة المغربية قسما تاريخيا تابعا لمكتب المغرب بباريس ، كان من مهامه تصوير الوثائق المتعلقة بالمغرب الموجودة بأوربا ونسخها استعداداً لطبعها ، وقد أنجز هذا القسم التاريخي طبع عشرات من المجلدات الضخمة المشحونة بالوثائق الفرنسية والانجليزية والبرتغالية والاسبانية والهولاندية المتعلقة بالعهد السعدي وبداية العهد العلوي ، وكان عنوان هذه المجلدات « المصادر الغميسة لتاريخ المغرب » .

ولا ينبغي أن نغفل القسم الوثائقي الذي انشأته الحكومة المغربية بتطوان ، وأودعت به ما حمله معه الى منزله بتطوان للمرحوم الحاج محمد بن العربي الطريس النائب السلطاني في الشؤون الخارجية من وثائق ومستندات وسجلات دار النيابة بطنجة التي تولى تسييرها حوالي ربع قرن .

وقد استمرت هذه المصالح والاقسام تقوم بمهمتها الى أن حدث تصدع في دواليبها واختلال في سيرها منذ أواخر سنة 1955 .

ففيما يخص مصلحة الارشيف التابعة للخزانة العامة بالرباط قامت السلطات العسكرية الفرنسية ذات صباح من الشهور الأولى لسنة 1956 وعلى حين غفلة من المسؤولين المغاربة بنقل جميع الوثائق الفرنسية والألمانية والنمساوية ـ الهنكارية الى القاعدة الجوية الفرنسية بسلا لتنقلها بعد ذلك على متن الجو الى فرنسا ،تم ذلك باتفاق سري مع مدير الخزانة العامة ، وهو يهودي الديانة فرنسي الجنسية ، ولم يخبر وزير التربية الوطنية المسؤول عن الخزانة العامة بما حدث الا بعد ما أودع الأرشيف المنهوب بمخازن القاعدة الجوية الفرنسية .

وأما القسم التاريخي بباريس فقد تعرضت محتوياته للنهب من طرف موظفيه ، وكلهم فرنسيون الجنسية وكان يحتوي ـ زيادة على الوثائق المصورة والمنسوخة ـ على ذخائر لاتقدر بثمن من الكتب القديمة النادرة والصور والرسوم والمسكوكات والموصوغات والمنمنمات وسواها من الذخائر والاعلاق ، ثم بقي هذا القسم عرضة للأهمال الى أن صفيت تركة مكتب المغرب بباريس ، فنقل طرف مما بقي فيه الى السفارة المغربية بباريس وطرف آخر الى الخزانة العامة بالرباط .

ومثل ما حدث بخزانة الرباط وقسم باريس فعله الاسبانيون ـ بشكل أخف ـ بالارشيف المحفوظ بالخزانة العامة بتطوان .

ومع التخلص الأولى من ربق الحمايتين الفرنسية والاسبانية وازدياد نار الثورة الجزائرية اشتعالا وبداية ظهور أزمة الحدود بين المغرب والاقطار المجاورة بدأت الحكومة المغربية والأحزاب السياسية وعمداء الجامعات واساتذتها يفكرون

في مسألة الأرشيف الوطني المغربي وبعثه من مرقده ، وتبارت الصحف والمجلات في نشر وثائق منه مما يتعلق بالقضايا التي كانت قائمة في تلك السنين .

ومن غير تطويل بذكر المراحل مرحلة مرحلة ، والاشارة الى الجزئيات جزئية جزئية ، اذكر ان صاحب الجلالة الملك المعظم الحسن الثاني أنشأ سنة 1975 مصلحة تابعة لقصره ، واقعة مباشرة تحت اشرافه ، معتمدة بالدرجة الاولى على رفده ومدده هي مديرية الوثائق الملكية .

وخلال السنوات التسع الماضية عمل موظفو مديرية الوثائق الملكية بتفان وصمت على جمع الوثائق التي كانت محفوظة بالقصور الملكية ، وحيازة مجموعات مهمة مما صادرته الدولة بعد التحرر مباشرة من بيوت بعض المتعاونين المحكوم عليهم ، أو مما اشترته بالمال أو حازته من وثائق بعض الاسر التي سبق لرجال منها أن تولوا في القديم مناصب سامية في الدولة ، كما قامت مديرية الوثائق الملكية بتصوير شامل لمجموعات من الوثائق الاخرى المحفوظة في مؤسسات حكومية أو لدى اسر فضلت الاحتفاظ بأصولها ، ومن جهة أخرى وقع الاتصال مع الحكومات الأجنبية التي كانت لها علاقات قديمة بالدولة المغربية لتصوير الأجزاء الخاصة بالمغرب من أرشيفاتها ، ومن الاعتراف بالجميل ان انوه هنا في هذه الحلقة بجميع الدول التي فاتحناها في الموضوع ، فقد وجدنا منها الاستجابة المرغوبة لمطالبنا ، وحسن التفهم لمطامحنا وهي تتعاون الآن معنا على تصوير الوثائق المتعلقة بالمغرب تصويرا شاملا لافرق بين ما هو مغربي الاصل أو أجنبيه، ولافرق بين كبير الأهمية ومتوسط وصغير .

ويقوم موظفو مديرية الوثائق الملكية في الوقت الراهن بفرز كل ما يدخل الى المديرية من وثائق ومستندات ، فيرممون أو ينسخون أو يصورون كل ما هو في حاجة الى الترميم أو النسخ أو التصوير ، ثم يقومون بالنظر في الوثائق نظراً علمياً ، فيحققون تواريخها ، ويقابلون الهجري منها بالميلادي والعكس ، وبعد ذلك يرتبونها ترتيبا تاريخيا قبل أن ترتب ترتيبا موضوعيا ضامين الى الوثائق الوطنية أشباهها ونظائرها من الوثائق الاجنبية التي تتعلق بموضوع واحد .

ومن جهة أخرى شرعت مديرية الوثائق الملكية في اصدار مجلة دورية تنشر فيها منتخبات مختارة من وثائقها ومستنداتها سواء كانت مغربية أو أجنبية ، وهذه المجلة التي صدر منها لحد الآن خمس مجموعات وقع عليها اقبال شديد من الداخل والخارج وكاتبتنا وزارات وجامعات ومؤسسات عديدة في الخارج للحصول عليها بأي وسيلة كانت ، ونحن ـ بالطبع ـ نرسلها بالمجان وان كان عدداها الأول والثاني نفدا الآن .

وتنبغي الاشارة الى أن مديرية الوثائق تنكب الآن على انشاء مكتبة وثائقية تتعلق بتاريخ المملكة المغربية خاصة والمغرب العربي والأندلس الاسلامي والحوض العربي للبحر الأبيض المتوسط بصفة عامة ، وستعين هذه المكتبة الباحثين والدارسين على انجاز ما هم بصدد انجازه من رسائل وأطروحات ، واتمام ما بدأوه

من أبحاث ودراسات ، وتمكنهم من الاطلاع على الوثائق التي يرغبون في الاطلاع عليها مما تتوفر عليه المديرية لأننا بدون هذه المكتبة نحتاط شديد الاحتياط عندما نقدم أصول الوثائق الى من يرغب في رؤيتها لم تطبع كلها بطابع المديرية ولم يكمل تسجيلها في السجلات الخاصة لحد الآن .

حضرات السادة

هذه نظرة عجلى على حالة الأرشيف الوطني للمملكة المغربية ، وعلى الخصوص أرشيف القصر الملكي ، ولا جرم اننا خطونا خطوات مهمة في سبيل انقاذه وتطويره ليصبح جاهزاً للافادة به والاستفادة منه ، على اننا مازلنا نواجه العديد من المشاكل والصعوبات ، ومازلنا نعتقد ان الطريق سيطول ويطول أمامنا لأمد طويل ، ان تراث أجيال كثيرة وقرون طويلة لا يمكن تصفيته بعد الاهمال الذي عرفه في بضع سنين ، ولابد أن يتوفر لتصفيته العديد من الرجال الأكفاء ، والوفير من الهبات والأموال ، والكثير من الصبر والاحتمال والأناة ، والمهم اننا وضعنا الآن القطار على السكة ، وكل من سار على الدرب وصل .

وشكراً على حسن استماعكم وجميل انتباهكم .

والسلام عليكم ورحمة الله .

جرمـــان عيـــاش

حول الاصلاح بالمغرب في القرن التاسع عشر

ان مسألة الاصلاح أصبحت اليوم مسألة عالمية . انها عالمية لان جميع الدول ، ضعيفة اكنت أو عظيمة ، متقدمة أو متأخرة ، تواجه يومياً ضرورة تغيير نظمها وتوجيه نشاطها طبقا للتحولات السريعة المستمرة الطارئة داخلها وخارجها . فمنها التي أنجزت اصلاحات شاملة ثورية فقويت بعد ضعفها وتقدمت بل تصدرت بعد تخلفها . ومنها التي اقتصرت على اصلاحات جزئية تدريجية لكنها لا ترضى كثيرا من مواطنيها لما يجدون فيها من النقص . ومنها التي تتمسك بنظمها في حين أن البعض من مواطنيها يدعون الى تغييرها . ومنها التي يدعو فيها الجميع الى الاصلاح لكن الاصلاح فيها لا يخرج من حيز الكلام الى حيز الانجاز .

أما المغرب فانه يخضع بدوره طبعا لهذا القانون ، والمشكلة الاساسية التي تستدعيه الى التفكير في الاصلاح هي الآن عجز انتاجه عن مواجهة نمو الاستهلاك فيه بما يترتب على ذلك من الاقتراض من الخارج وخطر السقوط تحت سيطرة أرباب الديون الرأسماليين المقرضين أو قل خطر اعادة سقوطه تحت نير الاستعمار وان تغير اليوم وجه الاستعمار . فالوقاية اذن انما هي في الاصلاح . ولكن على شرط أن يكون هذا الاصلاح ممكنا ويكون صحيحا مناسبا في الوقت نفسه . فللتعرف على هذه الامكانية وعلى هذه الصحة لا شك في أن المؤرخ قادر على مساعدة الذين يفكرون في اصلاح اليوم باعادة النظر ، كما هو واجبه ، في اصلاحات الامس .

ذلك أن المغرب قد تعرض في القرن التاسع عشر لنفس الخطر الذي يتعرض له في القرن العشرين . من الحق أن الظروف تغيرت تغييرا عميقا في العالم وفي المغرب بين هاتين الفترتين . لكن الخطر هو هو ، أي خطر السقوط تحت سيطرة الغير . فالمشكلة قد تكون تغيرت في حدودها ، لكنها لم تتغير في روحها . فكما أنها تثير اليوم مسألة الاصلاح ، فقد أثارتها أيضا بالأمس .

لكن مآل القضية بالأمس معروف ، حيث أن البلاد فقدت استقلالها . وبما أن هدف الاصلاحات المشروع فيها آنذاك كان أساسا يتوخى تجنب هذا المصير ، فهذا يكفي دليلا على فشلها التام . فواجب المؤرخ اذن ليس بشيء أن يتلذذ بذكر جميع المحاولات التي قام بها هذا السلطان أو ذاك ، أو باكتشاف مخطوطات مغمورة سجل فيها أصحابها ما خامرهم من الأماني الغامضة والاحلام العديمة الأساس كأن في ذلك بوادر مبكرة توذن بيقظة المغرب . بل واجب المؤرخ أن

يعترف رأسا بهذا الفشل فيقدر المحاولات والأحلام المذكورة حق قدرها ويستقصي أسباب فشلها استقصاء صارما حتى لا يكون اصلاح اليوم فاشلا لنفس الاسباب التي أفشلت اصلاح الأمس .

بعد التجديد العسكري المهم الذي قام بـه السعديون في أول عهدهم ، لم يفكر السلاطين كثيرا في تطوير النظم الموروثة عن أسلافهم اذ وجدوا فيها الكفاية لايقاف الغزو المسيحي والعثماني بل لتحريـر جل المراسي المحتلة . من الحق أنهم لم يوفقوا الى تحرير لا سبتة ولا مليلية ، لكـن الهدنة كانت قد استقرت مدة من الزمن مع جل الدول الاجنبية بما فيها اسبانيا المحتلة لهذين الثغرين . حتى اذ نزل الفرنسيون في الجزائر وانهزم بعد ذلك الجيش المغربي داخل حدوده أمام نفس الفرنسيين أميط اللثام عن الوضعية الجديـدة في بر النصارى فتجلى آنذاك لا التفوق العسكري الفرنسي فقط بل نية الفرنسيين الواضحة لاستعمال هذا التفوق العسكري لغزو التراب المغربي ، بل تجلى أيضا أن اهتمام بريطانيا بالمغرب ليس اهتماما مخلصا اذ كانت قد استفادت هي الأخرى من تفوقها العسكري للشروع في غزو بلاد الصين . لا شك اذا أن المغرب أصبح منذئذ عرضة لقوتها أيضا بل ولقوة غيرها من الدول الاوربية التي ستسرع الى اغتنام الفرصة السانحة.

كيف ، والحالة هذه ، لا تفرض فكرة الاصلاح نفسها على الحكام كضرورة ملحـة مستعجلـة ؟

لكن امكانات الاصلاح في الوقت نفسه كانت ضئيلة خصوصا للنهوض بالبلاد الى المستوى المطلوب لضمان سلامتها . اذ علينا أن نقدر حق قدره مدى التخلف الذي كان قد آل اليه المغرب وقتئذ . من العادة أن نتذكر بالثناء آثار الدولة أيام المرينيين وأيام أحمد المنصور السعدي أو مولاي اسماعيل . على أن هذه الآثار ، مع ما فيها من الهيبة والجمال ، لا تستطيع أن تخفي الحقيقة التاريخية وهي أن تناسب القوة الاقتصادية والعسكرية بين العالم الأوربي والعالم الاسلامي كان قد أخذ في الانقلاب على حساب المسلمين منذ القرن الثالث عشر مما أدى الى توقف تدفق المغرب وتمدنه بعد نهاية الدولة الموحدية ثم انحطاطه منذ القرن الخامس عشر لما أصبح المسيحيون قادرين على سد جميع المنافذ التي كان المغرب يطل منها على البحر . أصاب هذا الانحطاط التجارة الخارجية التي كان ازدهار الـدولة على أساسها كما أصاب النشاط الاقتصـادي الداخلي بأسـره لترابطه بالتجارة الخـارجيـة .

وبسبب هذا التقهقر الاقتصادي العام جمد التطور الاجتماعي . فتوقف هذا الاندماج التدريجي البطيء الذي كانت أجزاء الأمة المتميزة تمتزج بفضله بعضها ببعض منذ قرون . فمالت القبائل الى الانزواء بما في ذلك من تأثير في استقرار الدولة السياسي وما يترتب على هذا من فترات الاضطراب تزيد في تفاقم الحالة ونصبح فيها الامة عزلاء ازاء الكوارث الطبيعية ، كالمساغب والأوبئة . خصوصا وأن هذه الكوارث مـا فتئت تكتسح البلاد مرة بعـد المرة طيلة القرون الأربعة الاخيرة ، فتبيد الاموال وتبيد العباد وتتـرك الارض مهملة مقفـرة . كيف يمكن

لدوله تتقلص الى هذا الحد أساسها الاقتصادي وحتى أساسها البشري أن تجمع الوسائل المادية اللازمة لتجديد جهازها الاداري وتكثيفه بالكفاية واحداث عسكرية منظمة للدفاع عن الحدود البرية وأسطول عصري لمراقبة الشواطيء ؟ من المعلوم أن سيدي محمد شرع في هذا العمل كما شرع فيه أيضا المولى الحسن . لكنهما أنفقا فيه أموالا دون فائدة لانهما اضطرا الى التخلي عنه بعد الشروع فيه بقليل فقط بل لان الاوربيين لم يزودوهما الا بأسلحة لم تعد تستعمل بأوربا أي أنها عاجزة عن حماية البلاد ضد الاسلحة الاوربية الجديدة .

لكن هذه العراقيل انما هي العراقيل التي تعرضت لها الدولة باديء ذي بدء. أما بعد ، فقد أسرعت الدول الأوربية الى احداث عراقيل أخرى بل قيود قيدت بها الدولة وحرمتها من امكانية التحرك كما تشاء . فها هي ذي بريطانيا تحرم السلطان من حق التشريع في ميدان الجمارك وحق انصاف رعيته من الاجانب المقيمين في بلاده . وهاهي ذي اسبانيا تغير على تطوان وتحتلها وتفرض على المغرب غرامة تركت الدولة مثقلة بديون لمدة ربع قرن . وها هي الدول الاوربية أجمعها تلزم السلطان بأن يقبل في ترابه أن يتحول عدد متزايد من رعيته الى عملاء للأجانب وأعداء لوطنهم . ها هي ذي تحرمه أيضا من حق اتخاذ أي تدبير دون مصادقتها عليه ، بل حتى حق نقل جيشه من نقطة الى أخرى دون اذنها . هل يتصور أن هذه الدول تدعه يقوم بأي اصلاح من شأنه أن يقوي الدولة المغربية ضد أطماعها ؟ .

ولم ندخل في الحسبان الى الآن عاملا له دور حاسم في كل حركة اصلاحية وهو العامل الفكري . من المعلوم أن التقدم المادي الذي شهدته أوربا في القرون الحديثة كان مقترنا بتقدم علمي بصفة خاصة وبتقدم فكري بصفة عامة . كان التقدم العلمي يتم تلبية لمطالب رجال الصناعة والملاحة والحرب . أي أن النشاط المادي يحث النشاط العلمي والنشاط العلمي يساعد على التقدم المادي .

بل أن فكرة التقدم نفسها لم تنشأ بأوربا بالصدفة : انما نشأت بانجلترة وفرنسا قبل كل شيء لما تفطن المفكرون الانجليزيون والفرنسيون الى ما يطرأ يوميا على مرأى منهم من النمو الاقتصادي والمنجزات التقنية على يد البشر . ولا تتوهم أن هذه الفكرة الجديدة قوبلت حينا بترحيب . كلا . عارضها بالعكس معارضة عنيفة الكثير من المفكرين الذين لم يتحرروا بعد من التفكير السائد قبل التدفق المادي والتقني المذكور ، فما زالوا يعتقدون أن العقل الانساني لا يستطيع أن يزيد عما كان أرسطاليس قد أتى به منذ كذا وعشرين قرنا . هذا لنلفت الى أنه ليس من الأمر اليسير لمن تشبعوا جيلا عن جيل بتفكير الأقدمين استساغة فكرة التقدم هذه التي ألفها اليوم الجميع الى حد أننا نعتبر مخطئين أنها طبيعية فطرية .

أما مغاربة القرن الماضي ، فأين هم من هذه الفكرة التي لابد منها لمن شرع في الخروج ببلاده وأهله من الجمود والتخلف ، هل يمكن أن تنجم هذه الفكرة في أذهانهم وهم لم يشاهدوا أي تقدم في الوسائل التقنية ـ ما عدا السلاح الناري ـ ولا أي نمو في الانتاج ولا أية زيادة في الافكار والمعاملات منذ أيام يعقوب المنصور

وابن رشد ؟ هل تنجم هـذه الفكرة في أذهانهـم وما شاهدوه منذ تلك الأيام البعيدة هو بالعكس هذا الانحطاط المستمر الذي كان ابن خلدون قد تأسف عليه في القرن الرابع عشر ولم يـزد بعـد ذلك الا تفاقما ؟ لا يتصور ذلك . فالفكرة السائدة في عقليتهم آنذاك ليست فكرة التقدم ، وانما هي فكرة التقهقر ، فكـرة الذين يرون على حد قول المولى عبد الرحمن بن هشام أنـه « فسد الزمان وأهله ولا حول ولا قـوة الا بالله » . وكما أن ابن خلدون حمـل العرب مسؤولية الانحلال الطاريء في أيامه ، فان مولاي عبد الرحمن يرى أن فساد الأهل هو الأصل الاصيل لفساد الزمان . فبعد اطنابه في وصف فساد الناس ، يزيد قائلا : « ومع شيوع هذه الحوادث الفظيعة والبدع الشنيعة فلا غرابة حبس الامطار وارتفاع الاسعـار واستيلاء العدو الكافر على كثير من الاقطار . »

فما عسى أن تكون وقاية هذه المصائب وتلافيها . أو قل ما عسى أن يكون الاصلاح ؟ الاصلاح هو في النفـوس لان «الله لا يغيـر ما بقوم حتـى يغيروا ما بأنفسهم» . وهذا التغيير النفسي المنشود هو الرجـوع الى الاصول ، الى هذه المذاهب المنسية التي كان المجتمع سليما مزدهرا قويا ما دام مبنيا عليها . أي أن الاصلاح يقتضي استرجاع الماضي . أما البحث عن حل جديد لمشاكل المجتمع والوطـن فقد يؤدي بنـا ذلك الى مزيد من الابتعـاد عن الهـدى باحـداث هذه « الحـوادث » ـ بالمعنى الأصلي للكلمـة ـ بما فيها من الفظاعـة . على كل حال « كل تجديد بدعة ».

ومما يؤيد هذا الرأي أن جل التجديد أتى به عدو الله الكافر طيلة القرن الماضي. أدخل الاوربيون آنذاك الشاي والتبغ اللذين تذهب العملـة أكثـر فأكثر ومهدورة لاستيرادهما بمقدار اتساع استهلاكهمـا المؤذي . أدخلوا الخمر وأدخلوا تربيـة الخنزير . أدخلوا هذه السلع الأوربية المتنوعة التي يفلس الصناع المغاربة بسبب منافستها . أدخلوا الريال الفرنسـي والاسبانـي اللذين غمرا الأسواق فأجحفا بالمثقال الشرعي فالدرهم . فدخلوا بأنفسهم وأموالهم مستقرين بين أظهر المسلمين مكتسبين ومستولين على الأمـلاك ومعفيين من أداء أي ضريبة بل أي جزيـة . وأحدثوا هذه الحماية التـي يتسع داؤها اتسـاع السرطان في جسم الوطن . ولا يدخرون وسعا في محاولة احداث تجديدات أخرى كالتلغراف والبريد وغيرهما من الأمور التي يسمونها باصلاحات وهي ليست في الواقع الا أدوات لشد الخناق على المغرب والمغاربة ـ وهذا رأي سديد أيما سداد ما دامت تلك الادوات بأيـدي الأجـانـب ـ .

كيف اذن ، والحالة هذه ، أن يقبل المفكرون المغاربة بحماس على هذا الاصلاح الذي أصبح من العسر العسير حوله التمييز بين الضروري المفيد وبين ما يعود على الأمـة بالويـل والأضـرار ؟

نتيجة ذلك كله أن الحكام لا يخترعون الاصلاح اختراعا ولا يبتكرونه ابتكارا ولا يصرون عليه حق الاصرار ، وانما ينصاعون لحاجته بعدما أصبحت الحاجـة أشد الالحاح وربما فات أوان الانجـاز .

ثم علينا أن نلتفت من جهة أخرى الى أن جميع تدابير الاصلاح آنذاك في المغرب ، الجسيمة منها أو التافهة ، كانت على يد الدولة وحدها ان لم تكن أحيانا على يد السلطان بصفته فردا . وهذا دليل آخر . ذلك أن البلدان التي تطورت فعلا في التاريخ لم ينجح فيها الاصلاح الا بمشاركة طبقة اجتماعية بل طبقات ذات قوة اقتصادية نامية معتبرة . كانت هذه الطبقة بانجلترة هي الطبقة البرجوازية مع طائفة من النبلاء . وكانت في فرنسا هي أيضا الطبقة البرجوازية التي لعبت دورا أساسيا في التطوير ، بل لم تكن الدولة في هاتين البلدين الا ممتثلة لأماني البرجوازيين وحاجياتهم ، والا أطاحت بها البرجوازية لتأخذ بأيديها أزمة الأمور كما هو شأن الثورة الفرنسية . لم تكن بروسيا أيام المصلح المشهور بطرس الأكبر طبقة برجوازية ذات شأن . فاعتمد القيصر المذكور على طبقة النبلاء الجدد التي أنشاها بأن وزع على أفرادها ما كانت الدولة تملكه من الاراضي المهملة الشاسعة الأطراف . وشبهه يقال عن فريدريش الثاني ببروسيا اذ اعتمد هذا الاخير على الفيوداليين الصغار من جهة ، وعلى اللاجئين البرجوازيين الفارين من الدول الكاثوليكية ، من جهة أخرى .

أما الدولة المغربية ، فانها لم تكن تتوفر على مثل هذه الامكانات . وفيما يخص الطبقة البرجوازية فانه لم يقدر لها أن تنمو في هذه البلاد ما دامت التجارة جامدة فيها ، تلك التجارة التي هي مصدر القوة البرجوازية . بل لم يأخذ التجار المغاربة في التكاثر والتضخم شيئا ما طيلة القرن الماضي الا بالمشاركة مع التجار الأجانب ، فاصبحوا مساعدين لهؤلاء الأجانب بل خداما لهم . أي أنهم كانوا لا يؤيدون أي اصلاح يرمي الى تحرير البلاد من وطأة الأجانب بل يؤيدون بالعكس هذا الاصلاح المزعوم الذي يشد الخناق على المغاربة .

مما تقدم تجلت اذن قلة الامكانات لنجاح اصلاح صحيح كفيل بانقاذ المغرب من السيطرة الأجنبية آنذاك . فهل نقف عند هذه النتيجة أم نزيد فنقول ان الامكانات كانت منعدمة على الاطلاق ؟

لا يخفى علي قبل الجواب على هذا السؤال ، أن الخيال يتيه كلما حاول المؤرخ أن يتصور لأمور الماضي مجرى مخالفا للذي جرت عليه فعلا . لكن مرادي ليس الاستسلام الى الخيال . لقد كان من الممكن أن أتورع عن الاقبال على هذا السؤال لو لم تظهر في التاريخ أسس الجواب .

ذلك أن هدف الاصلاح الأول كان ايقاف التدخل الأوربي ورده . هل كانت في البلاد ، زيادة على المخزن ومع انعدام طبقة بورجوازية وقية وطنية ، هل كانت قوة أخرى قادرة على تأييد هذا الاصلاح وتوفيقه ؟ المجيب هو التاريخ .

ذلك أنه قد سبق للمغاربة أن أوقفوا ودفعوا الغزو الأوربي في القرون السابقة . وما هي القوة التي مكنت هذا التوفيق في وقت كان فيه المخزن الوطاسي قد انحل؟ هذه القوة برزت من أعماق العامة من فلاحي القبائل . وعلى أساس هذه القوة تكون مخزن جديد قادر على مقاومة العدو واعادة النظام في البلاد . أي أنه أصلح المخزن .

هذا فيما يخص الماضي . أما الآن ـ أعني في القرن التاسع عشر ـ هل ظلت هذه القوة موجودة مستعدة ؟ وان كان الجواب بنعم ، هل لم تصبح عاجزة عن الصمود ازاء القوة المدهشة التي يندفع بها الاستعمار العصري ؟

جواباً على السؤال الأول ، يمكن القول ان هذه القوة ما زالت موجودة ومستعدة كما ظهر ذلك أولا بنهوض قبائل الشاوية والقبائل التي التفت حولها لرفع مولاي عبد الحفيظ الى العرش بعد عجز أخيه عبد العزيز . وظهر ذلك ثانية بنهوض جميع قبائل سوس والحوز لرفع أحمد الهيبة الى العرش لما عجز عبد الحفيظ بدوره .

لكن المحاولة الاولى باءت بالفشل كما باءت به المحاولة الثانية . هل يستنتج من ذلك أن يكون الجواب بلا على السؤال الثاني ، أي أن القوة الشعبية أصبحت ضعيفة بالنسبة الى الاستعمار العصري ؟ ها هي ذى القبائل الريفية تأتينا بالجواب ، فهي التي أنزلت هزائم فظيعة بالجيش الاسباني من جهة وبالجيش الفرنسي من جهة أخرى مقتصة قصاصا فاضلا من هزيمة تطوان ، مع أنها لا تمثل الا نصف عشر القبائل المغربية . ومع أن جيش ليوطي أقوى من جيش بيجو أضعافا مضاعفة .

أي أن القوة الشعبية المذكورة كانت موجودة ومستعدة وقادرة على الصمود وعلى الانتصار بما يشترطه ذلك من الانتظام والابتكار والتفكير الحي الخلاق ، أو قل قادرة على هذا الاصلاح المنشود .

كانت لكنها ظلت مهملة . بل ما فتيء الحكام يخشونها ويبذلون جهودهم لحبسها لأنهم لا يرون في هيجانها الا فرصة يغتنمها الأجانب لمزيد من التدخل كما وقع فعلا في وجدة والدار البيضاء سنة 1907 . هذا هو رأي مولاي عبد الحفيظ نفسه بعد أن كانت هذه القوة هي التي رفعته الى الحكم . ففضل الانعزال الذي أدى به الى الاستسلام للفرنسيين خشية منه أن تنفرج هذه القوة أو امتناعا منه أن يعتمد عليها أو غير مقتنع بصحتها . على أن هذه الاسئلة خارجة عن موضوعنا . انما المهم في حدود الموضوع أن نعترف بوجود هذه القوة وخصالها امكاناتها واستمرارها . والمهم أيضاً أن نلاحظ أنها أهملت ، حبست ، في حين أن فيها الامكانية الوحيدة لنجاح أي اصلاح .

لا غرابة اذن في أن جميع المحاولات الاصلاحية التي قام بها المخزن قدر عليها الفشل . وهذا ما يفسر في الوقت نفسه أن المشاريع الاصلاحية التي تقدم بها بعض الفقهاء المغاربة لم تزد على أن تكون حبرا على ورق ، أشباحا دون جسم ، دخانا تلعب به الرياح .

حتى اذا مر الزمان مرورا يسيرا أقام التاريخ الدليل بالضد . بالضد، لان النجاح حالف الحركة الاصلاحية لما تحركت عامة الشعب ودخلت في المضمار . وهذا المنعطف التاريخي تم في الحرب الريفية .

ليست هذه الحرب منعطفا تاريخيا بالنسبة للمغرب فحسب . بل هي انحراف في التاريخ العالمي اذ بعدها نجحت الحركة الاصلاحية في كثير من البلدان المستعمرة اذ أنها استرجعت استقلالها ، وهذه آية النجاح الأساسية : نجحت في الفيتنام ، نجحت في المغرب ، نجحت في تونس والجزائر ، نجحت في كوبا ، نجحت في ايران .

على اختلاف الألوان التي تلونت بها هذه الحركات العديدة ، فانها تتشابه من حيث أن عامة الشعب كونت فيها القوة المحركة . ولا شك في أن استمرار نجاحها أو عدم هذا الاستمرار أمر معلق على استمرار الدور الأساسي أو عدم استمرار الدرو الاساسي الذي لعبته عامة الشعب هذه مدة من الزمان .

Revue DAR AL-NIABA

Etudes d'Histoire Marocaine

SOMMAIRE

- A propos des archives historiques marocaines
- La question des réformes au Maroc du XIXème siècle
- Activités diplomatiques de Dar Al-Niaba
- Problème de l'eau à Tanger au XIXème siècle
- La Commission d'Hygiène et de Voirie de Tanger
- Réformes urbaines européennes à Tanger et les réactions marocaines.
- Le banditisme au Maroc du XIXème siècle
- Convention internationale de Tanger (Phare du cap Spartel).
- L'organisation municipale à Tanger au début du XXème siècle

1ère année - N° 1, janvier 1984

Prix : 10 DH